عن يمين واحد ولم يجز من القضاء والنذر او عن القضاء والكفارة
للعجز عن عن واحد منهما عبد ظاهر كفر بالصوم فقط اي صوم شهرين
اذ لا حيلة له فلم يكن من اهل التكفير بالمال وقال الشافعي كفر بصوم
اعتبارا بالعتق بجامع انه شرع زاجرا كالحدود لا يسقط عنه بالمال بان
اعتق عنه او اطعم لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير حالة تملكه

باب اللعان

هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لما في الخامسة
من لعن الرجل نفسه ومن قول المرأة غضب الله تعالى عليها المستلزم
اللعن وشرعا شهادات مؤكدات بالايمان مقرونة باللعن قائم مقام
حد القذف في حقه بمعنى انهما اذا تلاعنا سقط عنه حد القذف وقائم
حد الزنا في حقها بمعنى انها اذا تلاعنا سقط عنها حد الزنا والدليل
على انه قائم مقام حد القذف في حقه ان هلال بن امية جاء الى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم وقال عندي امرأتي ستة اولاد فلما رجعت وجدت
على بطن امرأتي الشريك يزني بها فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام
ائت باربعة شهود والا حد في ظهرك فقال هلال رأيت بعيني يا رسول الله
واعاد هذه المقالة ثم قال والذي لا رجو من الله تعالى ان يجعل لي مخرجا
فانزل الله تعالى هذه الآيات فدل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف
في جانب الزوج حيث لم يجلد هلال بقذفه ثم الدليل على انه قائم مقام
حد الزنا في جانب المرأة ان هلالا لما رماها بالشريك بن السحماء حيث قال
وجدت على بطن امرأتي الشريك يزني بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ائت
به احمر على نعت كذا فهو لهلال وان جاءت به اسود جعدا حمش الساقين فهو
لشريك فجاءت به على النعت المكروه فقال عليه السلام لولا الايمان سبقت لها
لي ولها شان وهذا اشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب
المرأة كذا في المبسوط وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاعن

والمراد من المد ربع صاع عمر
٢٦٠ درهم
حاجته الا بالادام بخلاف خبز البر او على عطف على شبعهم كالاربع صاع بر
٥٢٠ درهم
ونصف صاع شعير او تمر او من بر وبنوي تمر او شعير جاز خلافا لمحمد
او اشبعهم وما عجز عليه فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او تمر يبلغ
بالكيل نصف صاع بر او صاع شعير او تمر وكذا من بر ومعي شعير او تمر
يبلغ بالوزن نصف صاع بر او صاع شعير او تمر ولما كان هذه الاشياء
مختلفة الجنس لان الكل من حيث الاطعام جنس واحد جاز تكميل احدها
بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتاق نصف رقبة وصيام شهر
لتعذر تكميل احدهما بالآخر لاختلافهما معنى فان العتق شرع لتحليل الرقبة
والصوم لتجميع النفس وبخلاف اطعام نصف صاع تمر قيمة نصف صاع بر
لما عرفت من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد المنصوصة قيمة فان كان اقل
تقدير مشروع عمر
قدرا مما قدر الشرع وان كان الآخر او مثله قيمة اطعم ثم ان شاء
١٠٤٠ درهم
مسكينا ملأ حجرهم صاع بر عن ظهارين لم يصح الا عن احدهما وعن افطار و
ظهار يصح عنهما لان النية تعمل عند اختلاف الجنس كالافطار والظهار
لا عند اتحادهما فاذا نفت النية والصاع يصلح كفارة واحدة فلا يصلح
الصاع من ادنى المقادير فالمؤدى وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصلح
لجملها للظهارين بل لظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الاقعة
الثانية في حكم مسكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعامها ستة وعشرين
مسكينا او اعتاق عبدين عن ظهارين فانه صحيح وان لم تعين واحدا
لعامد لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التعيين وله للظهار في
اعتاق عبد عنهما او صوم شهرين ان يعين لاي منهما شاء وان اعتق
عن قتل وظهار لم يجز عن واحد لان نية التعيين في الجنس المتحد لغو في
المختلف كما اطلقه في الابتداء ليضحي انه لو نوى قضاء عن رمضان يجزيه
كما لو اطلق في مطلق على يعم